استقبل العميد النوبة وقيادات الحراك الجنوبي السلمي

رئيس الجمهورية : جارٍ تطبيق البنود (20 + 11) لمعالجة القضية الجنوبية فعلياً

مخرجات الحوار لن يؤثر عليها أي جماعة أو قوى سياسية

المجتمع الدولي دعم الحل السلمي لتجنيب اليمن الحرب الأهلية

تراكمات الماضي وسلبياته من أبرز أسباب محاكاة رياح التغيير

اليمن أصبحت محط اهتمام العالم بعد تجربة الحوار ومعالجة آثار الماضي

اليمن الاتحادي سيشهد قفزة كبيرة نحو الأمام

العميد النوبة : الحراك يؤكد خطوات الرئيس هادي تجاه اليمن والقضية الجنوبية

صنعاء / سبأ:

استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ظهر أمس مؤسس الحراك الجنوبي العميد ناصر النوبة ومعه عدد كبير من قيادات وكوادر وأعضاء الحراك الجنوبي السلمي الذين رحب بهم الأخ الرئيس ترحيبا حارا .

وقال :« نرحب بكم جميعا وكان يفترض أن نلتقي قبل هذا بكثير من الوقت ولكن المشاغل الكثيرة والبرامج المختلفة ربما حالت دون ذلك ولكننا نؤكد لكم اليوم أننا قد استطعنا تجاوز العديد من التحديات والمصاعب وكنا منذ انفجار الأزمة مطلع العام 2011 نعمل مع كل القوى الخيرة الوطنية من اجل تجنيب اليمن ويلات الصراع والاحتراب والتشظي وصولا إلى الحوار الوطني الشامل الذي انطلق في 18 مارس من العام الماضي وكانت تلك هي المعجزة التي جمعت كل القوى السياسية اليمنية بكل أطيافها ومشاربها وانتماءاتها اجتماعيا وثقافيا وخلاف ذلك تحت مظلة الحوار الوطني الشامل بدون سقف وبدون حدود" .

وأضاف : «لقد جرت حوارات مكثفة في أجواء من التآلف والوئام بين المشاركين في مؤتمر الحوار بعد أن كانت المتارس والخلافات والبنادق هي السائدة في الميدان ومضت عجلة الحوار الوطني الشامل تحت راية الوحدة والديمقراطية في سبيل بناء اليمن الجديد على أساس جديد يرتكز على العدالة والحرية والمساواة وبناء الدولة المدنية الحديثة بمقتضى الحكم الرشيد وذلك تنفيذا لبنود المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمنة والقرارات الأممية ذات الصلة ».

وأثنى الأخ رئيس الجمهورية على المخرجات القيمة التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني بتوافق كافة القوى والمكونات السياسية بما في ذلك التوافق على نظام اتحادي يشمل ستة أقاليم لضمان صياغة جديدة لمستقبل اليمن الجديد المأمول من خلال نظام حكم جديد يواكب العصر ويرعى مصالح الشعب ويوسع دائرة المسؤولية ويضمن المشاركة في السلطة والثروة فضلا عن فتح آفاق جديدة عبر حكومات الأقاليم .

واكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن هذا النظام حديث في مبناه وتعامله ويتجاوز المركزية التي كان لها اسوأ الآثار في الاستحواذ وعدم الإنصاف والعدالة في توزيع الثروة والسلطة ومشاريع البنية التنموية الخدمية والاقتصادية .

وأشاد الأخ الرئيس بالنضالات التي اجترحها الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية منذ عام 2007 .

وخاطب الحاضرين قائلا : «لا شك بان الكثير منكم قد تعرض للتوقيف والمحاسبة عند مشاركته في المسيرات والمظاهرات، إلا أن ذلك النضال استمر حتى هبت رياح التغيير لما سمي بـ «الربيع العربي» الذي انطلق من تونس ثم جمهورية مصر العربية وليبيا وصولا إلى اليمن».

وقال الأخ رئيس الجمهورية: «إن تراكمات الماضي وسلبياته بالنسبة لليمن شمالا وجنوبا على حد سواء كانت من ابرز الأسباب لمجاراة ومحاكاة رياح التغيير ».. مستعرضا جملة من المعطيات التي صاحبت انفجار الأزمة والاتصالات التي أجراها بالبيت الأبيض الأمريكي وبخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الذي كان له سبق التجاوب في مساعدة اليمن في لحظة كان احوج فيها للمساعدة حين انعدمت المشتقات النفطية وانقطعت الكهرباء وجرت عمليات تخريب واسعة للبنى التحتية وغيرها .

وثمن الأخ الرئيس عاليا تلك المساعدة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين من المشتقات النفطية حتى تم إجراء الانتخابات الرئاسية ما مكن اليمن من تجاوز اكبر محنة واجهها الشعب اليمني في تاريخه المعاصر .. منوها في ذات الوقت بجهود مجلس التعاون الخليجي ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بنعمر الذي تم ايفاده لليمن وباشر في رعاية جهود تنفيذ المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمنة .

وتابع الأخ الرئيس قائلا :«إن المجتمع الدولي قد تضامن مع اليمن بصورة لم يسبق لها مثيل حيث اجمع كل أعضاء مجلس الأمن الدولي الخمسة عشر حول دعم الحل السلمي في اليمن وتجنيبه الحرب الأهلية في سابقة لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية " .

ومضى قائلا " كما ان انعقاد مجلس الأمن الدولي في صنعاء كان بمثابة تأكيد لتضامن المجتمع الدولي مع اليمن وحرصه على تجنيبه ويلات الانقسام والحرب ودعمه لتنفيذ ما تضمنته المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية المزمنة التي جاء في اول بنودها ان العمل ينطلق على أساس امن واستقرار ووحدة اليمن ».

وأستطرد الأخ رئيس الجمهورية قائلا : وصدر بعد ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2014 وأصبحت اليمن بعد ذلك محط اهتمام العالم من حيث تجربة الحوار الوطني والخروج السلمي وعلى صعيد معالجات آثار الماضي من اجل فتح صفحة جديدة في تاريخ اليمن المشرق ».

وقال الأخ الرئيس : «لقد تم الاعتذار من الحكومة عن حرب 94 وحروب صعدة والعمل جار من أجل تطبيق ما جاء في البنود 20 + 11 المنبثق عن الحوار الوطني بما يكفل المعالجة الفعلية للقضية الجنوبية التي حظيت باهتمام محلي وإقليمي ودولي ».

وأردف قائلا : « لقد تمت معالجات كثيرة للعديد من المطالب والقضايا من خلال اللجان القضائية والتي شملت إعادة من سرحوا قسريا ومن تقاعدوا دون بلوغهم احد الأجلين ومعالجة قضايا الأراضي والعقارات والمنهوبات وهناك قرارات أخرى على هذا الصعيد".

وتناول الأخ الرئيس في كلمته طبيعة تقسيمات الأقاليم حيث بادر أبناء المنطقة الشرقية بالتوقيع على الإقليم الشرقي من خلال الوزراء والكوادر والقيادات المشاركة في الحوار .. فيما بادر أبناء إقليم تهامة وإقليم الجند وإقليم سبأ وغيرهم في هذا الاتجاه بغية تشجيع هذه التكوينات المتجانسة اجتماعيا وثقافيا وبصورة تشجع على النمو والتطور.

ولفت الأخ الرئيس إلى أن المستشارين والخبراء يتفقون في توقعاتهم بان اليمن الاتحادي سيشهد خلال السنوات العشر المقبلة بعد تطبيق النظام الاتحادي قفزة كبيرة نحو الأمام.

وأوضح الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي أن الثروات الغازية والنفطية وغيرها من الثروات المعدنية موجودة في كل المناطق والجبال والسهول والبحار من صعدة حتى المهرة .. مشددا على أن المهم هو تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع اليمن ولا بد من بذل الجهود الحثيثة الوطنية من اجل تطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل التي تمثل المخرج الوحيد والمهم من اجل الولوج إلى المستقبل المأمول وبما يكفل عدم ضياع المزيد من الوقت والفرص.

وقال : « يكفي ما فاتنا وما ضيعناه منذ قيام الثورة اليمنية 26سبتمبر و14اكتوبر حتى اليوم" .. منبها بان مخرجات الحوار لا يمكن أن يؤثر عليها احد او أي جماعة او قوة سياسية أخرى وذلك لان مخرجات الحوار مؤيدة ومباركة ومدعومة من المجتمع المحلي والإقليمي والدولي .

وكان الأخ العميد ناصر النوبة مؤسس الحراك الجنوبي وقائده قد ألقى كلمة عبر فيها عن سعادته ومعه قيادات الحراك بلقاء الأخ الرئيس .

وقال العميد النوبة: « يا فخامة الرئيس نلتقي هنا معكم وفي ظل قيادتكم وقد جئنا من مختلف شرائح ومكونات الحراك الجنوبي من اجل السلام والوئام والوقوف إلى جانبكم ومع مخرجات الحوار الوطني الشامل ».

وأضاف : « أننا وبصدق . يا فخامة الأخ الرئيس . نقدر لكم تقديرا عاليا جهودكم الوطنية التي بذلتموها شخصيا من اجل اليمن عموما والقضية الجنوبية خصوصا ».

واردف مؤسس الحراك الجنوبي وقائده قائلا: « أننا جميعا في الحراك الجنوبي السلمي نؤيد كل خطواتكم يا فخامة الأخ الرئيس وقراراتكم وإجراءاتكم وما ترونه في طريق تنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل ونؤكد وقوفنا إلى جانبكم في كل الخطوات حتى تحقيق كافة الأهداف المرسومة.

كما تحدث عدد من قيادات الحراك .. حيث اكدوا انهم مع القيادة السياسية ممثلة بالأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي واجمعوا على أن المناضل العميد ناصر النوبة هو القائد وهو الذي يمثل الحراك الجنوبي السلمي بمصداقية ووطنية دون أدنى شك .

ترأس اجتماعاً لتقييم الإجراءات المتخذة لمكافحة تهريب المبيدات

باسندوة يحث السلطة القضائية على سرعة البت في قضايا تهريب المبيدات

صنعاء / سبأ :

رأس رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة أمس اجتماعا للجهات المعنية وذات العلاقة لتقييم الاجراءات المتخذة لمكافحة ظاهرة تهريب المبيدات، وآليات تعزيز العمل التكاملي للحد من هذه الظاهرة بما تحمله من مخاطر كارثية متعددة على الصحة والبيئة وعلى المجتمع والاقتصاد الوطني.

وضم الاجتماع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور علي ناصر سالم، والنائب العام الدكتور علي احمد الاعوش، ووزيري الزراعة والري المهندس فريد مجور والداخلية اللواء الركن عبده حسين الترب، ورئيس مصلحة الجمارك سالم بن بريك ووكيلي جهازي الامن القومي والأمن السياسي والمسئولين والمختصين بوزارة الزراعة والجهات الاخرى المعنية وذات العلاقة.

وتدارس الاجتماع الآليات الكفيلة بالتسريع في سير إجراءات التقاضي الخاصة بقضايا تهريب المبيدات المنظورة أمام المحاكم ، فضلا عن تشديد العقوبات الخاصة بمثل هذه القضايا، وتعزيز الرقابة على عمليات التهريب في المنافذ البحرية والبرية، والسبل الكفيلة بتنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة في هذا الجانب.

وأكد الاجتماع بهذا الخصوص ضرورة تعزيز الاجراءات الادارية والتشريعية المطلوبة لمساندة الجهود المبذولة لمواجهة ظاهرة تهريب المبيدات ، وتشديد الخناق على المهربين، من خلال تعزيز العمل التكاملي بين جميع الجهات المعنية، بما في ذلك عملية البت السريع في قضايا تهريب المبيدات من قبل النيابات والمحاكم.

وأقر الاجتماع تشكيل لجنة فنية برئاسة وكيل وزارة الزراعة لقطاع الخدمات الزراعية الدكتور محمد الغشم، وتضم ممثلين ومختصين من مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ووزارات الدفاع والداخلية والمياه والبيئة وجهازي الامن السياسي والأمن القومي ومصلحة الجمارك ، على ان تتولى اللجنة وضع الاجراءات والتدابير التنفيذية والإجرائية والفنية المطلوب اتخاذها على ضوء ما تم مناقشته في الاجتماع.

واستعرض الاجتماع تقرير وزارة الزراعة والري عن قضايا المبيدات المهربة في الجمهورية اليمنية ، والذي تناول هذه القضايا بكافة أبعادها، ومخاطرها وأسباب التهريب والمشاكل والمعوقات التي تواجه اليمن من المبيدات المهربة، والمقترحات الكفيلة بتجاوزها.

وبين التقرير أن إجمالي الكميات المضبوطة من المبيدات المخالفة والمهربة والمخزنة في المنافذ الجمركية ومرافق وزارة الزراعة والري بلغت خلال الفترة من 2012 حتى الآن أكثر من 127 طناً .. منبها من خطورة المبيدات المهربة والتي تفتقر في أغلبها للمواصفات والمعايير الدولية واحتواء بعضها على مركبات غير معروفة او مواد مسرطنة .. مشيرا إلى احتمال تحول بعض المبيدات المنتهية الصلاحية الى نفايات سامة .

وأكد التقرير أن ظاهرة تهريب المبيدات لا تقل شانا وخطورة عن ظاهرة الارهاب إن لم تكن أشد خطورة بالنظر إلى آثارها المدمرة التي تطال الانسان والحيوان والبيئة .. مقدما جملة من المقترحات والمعالجات والحلول العاجلة التي يتطلب اتخاذها والخطوات اللازمة لتحقيقها ، وذلك للتعامل مع المبيدات المهربة .

واطلع الاجتماع على الرؤية المقدمة من جهاز الامن القومي بشان المبيدات الزراعية ، التهديدات والمخاطر ، والاختلالات ، والتي اشتملت على عرض للآثار التدميرية الناجمة عن المبيدات ، وكيفية التعامل مع جرائم تهريب المبيدات، إضافة إلى مقترحات لمعالجة الاختلالات القائمة في هذا الجانب.

وشدد رئيس الوزراء خلال الاجتماع على جميع الجهات المعنية النهوض بمسئولياتها ، والعمل بشكل وثيق و تكاملي لمواجهة ومكافحة التهريب بكافة أشكاله وأنواعه والتصدي له بحزم .. مشيرا الى المخاطر الكبيرة لتهريب المبيدات وتأثيراتها على صحة الانسان والبيئة والاقتصاد الوطني.

وحث الاخ باسندوة السلطة القضائية على تعزيز عملية البت السريع في قضايا تهريب المبيدات المنظورة أمام المحاكم أو تلك التي سيتم إحالتها من قبل النيابة العامة .. مؤكدا على وزارتي الدفاع والداخلية ومصلحة الجمارك والجهات المعنية الاخرى تشديد الاجراءات الرقابية لضبط المبيدات المهربة وإحالة كل من يثبت تورطه أو تواطئه بأي شكل من الأشكال في هذه القضايا الى الأجهزة العدلية المختصة.

ولفت رئيس الوزراء إلى حرص الحكومة على اتخاذ كل الاجراءات المطلوبة للحد من ظاهرة تهريب المبيدات، بما في ذلك تشديد العقوبات التشريعية على المهربين، ودعم تعزيز الرقابة في المنافذ .. مشيرا إلى أهمية تضافر جهود الجميع في هذا الجانب للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والمؤثرة على البيئة والصحة والاقتصاد الوطني.

وكان رئيس مجلس القضاء الأعلى قد أكد حرص السلطة القضائية على أداء دورها في مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة .

وقال: "إن مجلس القضاء الأعلى لن يتهاون مع أي عضو من أعضاء السلطة القضائية ، وتحديدا المعنيين بشكل مباشر عن قضايا تهريب المبيدات ، يثبت تقاعسه في البت السريع بقضايا تهريب هذه المواد او في غيرها من القضايا" .

وأوضح ان تكامل الأدوار بين كافة الجهات المعنية في السلطتين التنفيذية والقضائية من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق نتائج مؤثرة في مكافحة هذه الظاهرة.